

النحو الكوفي بين سيل الرواية وسيف الدّراية

Kufic grammar between the torrent of narration and the sword of knowledge

أ/د: عبد القادر حمّراني

جامعة الشلف – الجزائر

a.hamrani@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2025/06/01

تاريخ القبول: 2025/05/24

تاريخ الاستلام: 2025/04/11

ملخص:

يجمع أهل الصناعة التّحوية على أنّ الكوفيين كانوا أوسع رواية للشواهد التّحوية من غيرهم الأمر الذي جعل مذهبهم يميّز بالسّعة والتسامح في مسائل عدّة كان البصريون قد ضيقوا فيها واسعا وتشدّدوا في أحكامهم. والسؤال الذي يفرض نفسه في هذا السّياق كامن في مدى قدرة الكوفيين على التوفيق بين ما بلغهم رواية، وما اقتضته قواعد الدّراية التي هي معقول من منقول تمخّضت عنه جملة من القواعد التي على ضوئها يُنتجى سمّت كلام العرب. وعليه ألم يكن لديهم تصادم بين سلطة العقل التي سنّت القاعدة التّحوية وبين إكراهات النّقل التي أملت لها الرواية الشّعريّة. وهو ما نسعى للإجابة عنه في هذه الورقة البحثيّة. الكلمات المفتاحيّة: الصناعة التّحوية، الروايات الشّعريّة الكوفية، تصادم العقل والنّقل.

Abstract:

Grammarians agree that the Kufians were more extensive in narrating grammatical evidence than others, which made their doctrine distinguished by its breadth and tolerance in many matters. The Basrans were strict in their rulings. The question that imposes itself in this context lies in the extent of the Kufians' ability to reconcile what they have received as narrations with what is required by the rules of knowledge, which are reasonable from what has been transmitted, from which a set of laws has emerged, in light of which the direction of the Arabs' speech is taken. Therefore, did they not have a conflict between the authority of reason that established the grammatical rule and the constraints of transmission dictated by the poetic narrative, which is what we seek to answer in this research paper?

Keywords: Kufic narrations, grammatical rules, the authority of reason, and the constraints of transmission.

تمهيد:

اهتدى علماء العربية إلى أنّ وصف اللّغة وتقعيدها ضرورة علمية لفقه لسان العرب وانتحاء سمت كلامهم، فراحوا يجمعون ما نطقت به العرب في شعرها ونثرها وأمثالها إلى جانب ما نزل به القرآن الكريم الذي كان في مقدّمة أصولهم السّماعية التي بنوا عليها قواعدهم التّحوية التي هي مستخلص معقول من منقول تمّ استقراؤه لإرساء دعائم علم التّحو الذي كان أسبق علوم اللّغة وجودا ونضجا. ومرّد ذلك إلى الحاجة الملحة إلى درء اللّحن الذي بدت تُذره، وتفشّت أعراضه. لهذه العلّة وغيرها كان التّحو شرعة ومنهاجا، لا غنى لطالب العلم عنهما لانتحاء سمت كلام العرب. ولم يمض إلّا زمن يسير حتّى استوى هذا العلم على سوقه حيث فُصّلت أبوابه وتجلّت ثمرته بشكل سافر فيما بات يُعرف بالكتاب الذي عُدّ قرآن التّحو جمع فيه سيبويه ما سمعه من شيوخه وفي مقدّمتهم الخليل بن أحمد وما ثبت عنده من كلام العرب رواية. يقول المستشرق دي بور De Boer: "التّحو العربي أثر رائع من آثار العقل العربي، بما له من دقّة في الملاحظة، ومن نشاط في جمع ما تفرّق، وهو لهذا يحمل المتأّمّل فيه على تقديره، ويحقّق للعرب أن يفخروا به."¹

01- قيمة النصّ في الدراسات اللغوية العربية:

يشكّل النصّ في الحضارة العربية الإسلامية معلما فكريا أصيلا، وهاديا علميا جليلا في إرساء ضوابط إنتاج الخطاب وتحليله وفق ما استنبطه علماء العربية من مدوّنات اللّسان العربي التي كانت لهم بجمعها عناية. وبالنظر العلمي في تحليلها واستنطاق نظامها تبصّر ودراية. وكان نتيجة ذلك كلّ وضع قواعد نحوية واصفة لنظام اللّغة ومفسّرة لظواهره التركيبية. ومن ثمّ برزت إلى السطح جدلية النصّ والقاعدة التي تمخّضت عن استقراء مدوّنات اللّسان العربي، وملاحظة ظواهر التراكيب وعوارضها واستخراج الأحكام التي تؤطّر تلك الظواهر. ويعمّم الحكم على سائر الأمثلة المتشابهة. ولولا هذه العملية التي اتّسمت بالتعميم واللجوء إلى قياس الأشباه والنظائر لما كان في مقدور النّحاة سنّ تلك القواعد ووضع الضوابط التي اهتموا إليها وهم يستقرون مدونة اللسان العربي ولكانت أعمالهم مجرّد جمع وتكديس لجملة من الملاحظات التي لا رابط يجمعها ولا ضابط يقعدها ضمن نظرية نحوية متكاملة البنيان محكمة الأركان. لقد كان اعتمادهم على السّماع في تقعيد التّحو قائما على جملة من المحترزات الزّمانية والمكانية لحصر فصيح الكلام الذي منه تبنى القاعدة التّحوية حيث نظروا في كلّ ما بلغهم سمعا من روايات قرآنية، و مرويات شعرية ونثرية. وقد أفضى بهم ذلك النظر العلمي إلى استنباط قواعد اللسان العربي من ذلك المروي الذي احتكموا إليه في قياسهم وبنوا عليه قواعدهم وهو الشائع المتفشي بينهم وحكموا على ما خالفه

بالشدوذ، ومن ثمّ احتفظوا به، ولم يقيسوا عليه. والسؤال الذي يفرض نفسه علينا في هذا السياق كامن في مدى توفيق النّحاة في إيجاد نظرية نحوية تستوعب عباب مدونة اللّسان العربي الزّاخر بالأشباه والنظائر. والعناية بالشّائع منه والتّادر. وتحاصر عباب ذلك اللّسان العربي المبين بأسوار نظام نحويّ متين. تتفق فيه مختلف أحوال الظّواهر اللّغوية المرصودة مع القواعد التي سنّها النّحاة بالالتّكاء على موروث الرّواية وما جادت به قريحة الدّراية. وإذا كان الكوفيون قد شاع عنهم أنّهم أكثر رواية بالقياس إلى نظرائهم البصريين فهل حقّق لهم ذلك المنهج النّحوي الذي ارتضوه لأنفسهم شرعة ومنهاجا الكفاية في الوصف من غير إقصاء، والقدرة على وضع قواعد تستوعب مختلف أشكال الاستعمال مما سمعوه عن العرب ؟ وإذا كان الأمر غير ذلك، فما هي العوائق التي حالت دون وضع ضوابط جامعة مانعة لموفور الرواية؟ وكانت سببا في تسليط سيف الحظر على ما خالف تصوّرهم وردّ بعض وجوه الاستعمال التي لم تساق قواعدهم. على الرغم مما شاع عنهم من توسع في الرّواية والاستفاضة في قبول ما سُمع عن العرب.

لقد مثّل الفكر النحوي خلاصة استقراء لمدونة اللّسان العربي وفق منهج مؤرّر زمانا ومكانا بغية إضفاء الصبغة العلمية الخالصة على ما سنّوه من قواعد، وما اهتموا إليه من ضوابط. والمؤكّد في هذا أنّ نصوص اللغة كانت مادّة دراستهم واستقراءهم لاستنباط أصولهم وقواعدهم. بل إنّها كانت ملء أسماعهم وأبصارهم التي هدّتهم إلى سبر أغوار النظام النحوي للسان العربي الذي فرّعه إلى زمر من مسالك القول، منه الشائع في الاستعمال وهو الأكثر، وما خرج عنه التمسوا له جملة من المسوّغات ووسموا ظواهره بمصطلحات تعبر عن علّة ذلك الخروج عن الأصل وعدم الاطراد معلّلين ذلك بالتّوسع في التعبير والحمل على المعنى أو النّظير، وما ينجم عن ذلك من عوارض التّركيب التي تختلف باختلاف المقاصد والغايات.

لقد أدرك النّحاة أهمية المنهج الاستقرائي، وطبّقوه في دراستهم للغة بغية الوصول إلى وضع ضوابط عامّة يقاس فيها الغائب على الشاهد بناء على أنّ الإحاطة بكلّ ما تكلمت به العرب غاية لا تدرك، والسعي إلى جمع معظمه واجب لا يترك. لذلك كان لزاما عليهم بناء قواعدهم ممّا فشا وتحقّق استعماله، فكان الاستقراء النّحوي الذي هو ضرب من الاستدلال على النظام اللّغوي القائم في الكلام العربي. وعبر هذا المنهج الاستقرائي سنّت القواعد وضبطت الأحكام. مثال ذلك حصرهم لأنواع الكلم في ثلاثة أقسام بالنظر إلى طبيعة بناء الجملة العربية المحققة للإفادة وما تقوم عليه من إسناد يحكم رباطها المعنوي الذي تعكسه وحداتها التركيبية. ومن معطيات الاستقراء حكمهم على الاسم الذي يلي إنّ الشرطية بأنّه فاعل وليس مبتدأ لعلمهم بالاستقراء بأنّ حرف الشرط

يناط بالجملة الفعلية. على هذا الضرب من التتبع للحالات، وإمعان النظر فيها كانت صياغة القواعد النحوية. ولكن على الرغم من كل تلك الجهود التي بذلها النحاة العرب في استقراء المدونة اللغوية واستخلاص ما يمكن أن يصار إليه في ضبط القواعد النحوية. وما ترتب عن ذلك من عطاء علمي متميز يعكس عبقرية فذة، وفطنة منقطعة النظير إلا أن الناظرين في مكاسب التراث النحوي ومنجزاته من أبناء هذا العصر قد انقسموا على أنفسهم في الحكم عليه بين مكبر لشأنه، ومنتقص لقدره، بدعوى أنه غير شامل في نظريته، ولا هو نافذ في عمق تصوّره وحدود نظره. وهذا ما حكم به بعض الدارسين المحدثين على النحاة الذين قالوا عنهم إنهم لم يفلحوا في وضع نظرية نحوية جامعة لكل أشكال الاستعمال اللغوي.² فالجزئية في الدراسة وعدم القدرة على احتواء الممارسة الفعلية برمتها أكدها غير واحد من الدارسين المعاصرين، أمثال عبدالرحمن أيوب الذي ذهب إلى أن التحو العربي لم يشذ عن القاعدة العامة التي اتّسمت بها ثقافتنا التقليدية بصفة عامة والتي كانت تعوزها النظرة الكلية المتكاملة. فهي تتسم بالجزئية في التفكير والتركيز على النمط الواحد الذي يعجز عن استيفاء غيره، لأجل ذلك وجد النحاة صعوبة في تأويل ما خرج عن القاعدة، ولم يقدروا على احتوائه ضمن ضوابط الباب الواحد³ خاصة أمام تعدّد بعض وجوه الاستعمال التي حالت دون تحقيق نظرة شاملة ومتكاملة، تؤسس لنظرية نحوية واضحة المعالم، جليلة المفاهيم الأمر الذي نجم عنه بروز فيض من الجزئيات، وزخم من الاستثناءات التي لم تحفل بالنظر الكافي من قبل النحاة. وربما قلّت العناية بالجزئيات الأمر الذي ولّد حرجا علميا في الإخفاق في دمج بعض الظواهر التي خالفت التوجه العام الذي سلكه النحاة في إصدار أحكامهم وسنّ قواعدهم.

قامت المدرسة البصرية بإرساء دعائم النحو العربي، ووضع أسسه. وقد نقل عنهم هذا العلم إلى الكوفة نفر من النحويين أمثال عبدالرحمن التميمي (ت 164هـ) وأبي جعفر الرّؤاسي (ت 190هـ) والكسائي (ت 190هـ) الذي كان يحضر مجالس الخليل بن أحمد ثم رحل إلى البوادي العربية التي قضى فيها سنين عدّة يتنقّل بينها ويشافه الأعراب الذين روى عنهم الكثير من شعرهم وكلامهم فقويت عارضته في الرواية وبذلك انتهت إليه إمامة العربية في الكوفة فغدا خليل عصره ومصره، حيث لم يتقيّد بمذهب شيوخه الذين خالفهم في مسائل عديدة وقد قاده ذلك إلى رسم منهج للكوفيين عُرف بأنه أوسع رواية، وأكثر انفتاحا على كلام العرب بخلاف مذهب البصريين الذي كان قد عُرف بالتشدّد في تحكيم القواعد النحوية وعدم الإسراف في الرواية والإعراض عنها عند مخالفة أصول الدراية وضوابط القياس.

تشير بعض مصادر اللغة إلى أنّ التّحرّي العلمي الصّارم لم يكن معتبرا عند الكوفيين حتى لدى كبار أعلامهم من أمثال الكسائي الذي كان له الفضل في نشر المذهب الكوفي وإرساء قواعده. لقد وسموه بالتساهل المفرط في السماع. ورموه بتميع النّحو، وفي هذا يقول أبو زيد: "قدم علينا الكسائي البصرة فلقي عيسى والخليل وغيرهما، وأخذ منهم نحوا كثيرا، ثم صار إلى بغداد فلقي أعراب الحطيمة فأخذ عنهم الفساد من الخطأ واللحن فأفسد بذلك ما كان أخذه بالبصرة كلّهُ. قال عبدالله: وذلك أنّ الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضّرورات، فيجعل ذلك أصلا ويقيس عليه حتى أفسد النّحو."⁴ يُفهم من هذا الكلام أنّ الكسائي لم يكن يتحرّى الدقة العلمية الكافية فيما يرويه عن غيره بل يأخذ بكل ما بلغه وهذا حكم لا تثبت صحّته إذا ما تتبعنا أقوال الكسائي الذي نراه يردّ أحيانا ما صحّ عند غيره من المرويات مثلما سنراه لاحقا.

تجمع الدّراسات التي أرخت للفكر النّحوي عند العرب على أنّ الكوفة لم تعرف النّحو إلّا بعد أن نضج في البصرة ورُسمت معالمه بجلاء وأنّ جميع النّحويين على اختلاف مشاربهم مدينون للنحو البصري الذي أرسى دعائمه الخليل وجسّده تلميذه سيبويه في كتابه الذي كان النّحاة عالة عليه لا مشرب لهم إلّا من فيضه. وقد تأخّر الكوفيون في تقعيد النّحو وتهذيب مسائله زمنا غير يسير بالنظر إلى البصريين الذين كانوا قد رسموا معالمه وضبطوا حدوده. وقد أبدوا في ذلك من الصّرامة العلمية العالية التي لم تكن للكوفيين الذين سنّوا لأنفسهم منهجا خاصا بهم فيه من التساهل في الرّواية والتوسّع في الأخذ عن الأعراب ما جعل مذهبهم عرضة لكثير من الانتقادات والمؤاخذات. لقد أخذوا عمّن كانوا أقلّ فصاحة، وأضعف سليقة ولم تكن لهم دقّة التّحرّي التي عُرف بها البصريون الذين وضعوا ضوابط صارمة في التعامل مع المسموع من كلام العرب الذي استقوه من مصادره الأصلية نتيجة الرّحلات العلمية لجمع اللّغة. وقد امتازوا في هذا الشأن عن الكوفيين الذين وسموا بقلّة رحلتهم إلى البوادي لما في ذلك من مشقّة ومؤنة. وإن كان الكسائي أبرز من عُرف عنه ذلك عندهم علما بأنّه يمثّل الطبقة الثّانية التي توازي الطبقة الرّابعة عند البصريين. واللافت للنّظر أنّ رواية الشّعْر كانت رائجة لدى الكوفيين بفعل ما كان متداولاً بينهم من أوراق كانت مطمورة عندهم منذ عهد النّعمان بن المنذر حسب ما يذكر ابن جيّ عن حمّاد الرّواية الكوفي حيث قال: "أمر النّعمان فنسخت له أشعار العرب في الطنوج - قال: وهي الكرايس - ، ثم دفنها في قصره الأبيض. فلما كان المختار بن أبي عبيد قيل له: إن تحت القصر كنزا، فاحتفره، فأخرج تلك الأشعار. فمن ثم أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة. وهذا ونحوه مما يدلّك على تنقل الأحوال بهذه اللغة، واعتراض الأحداث عليها، وكثرة تغولها وتغيرها."⁵ وقد استهواهم ذلك فراج الشعر عندهم، وقد عكّرت صفوه رياح النّحل

والانتحال. والتبس فيه المطبوع بالمصنوع، وعُسُر التمييز بينهما إلا على صاحب صنعة. وقد قدحت هذه الميزة في أحكامهم النحوية التي اعتمدت على جانب من هذا المسموع الرائج في مروياتهم التي أعوزتها الحيطه العلمية الكافية التي تنأى بها عن مثل تلك القوادح التي يضعف معها اليقين الذي يثلج به الصدر عند الأخذ عنهم والاحتكام إلى قواعدهم. و قد تبّه بعض الأدباء قديما إلى ظاهرة النحل والانتحال التي عرفها الشعر العربي حيث كثر الوضع وتداوله جمع من الكتّاب الذين استقوه من غير منابته الأصلية، من غير تمحيص ولا روية. والجدير بالتنبيه في هذا المقام هو أنّ علماء العربية قديما كانوا لا يقيمون وزنا للصحفيين وهم الذين لم يأخذوا علمهم ومروياتهم مشافهة ورواية بل أخذوا علمهم من الصحف (الكتب) التي بلغتهم من غير شيخ يورثهم علمها ويدرسهم إيّاها. وفي هذا غاية الاحتياط للحقيقة والأخذ بالصرامة العلمية التي عوّل عليها علماء العربية قديما.

02- التصادم بين الرواية والدراية:

شاع عن الكوفيين أنّهم تساهلوا في رواية الشعر فلم يحصّنها بالقبول المشروط بضوابط علمية تنفي عنها التدليس. فلو بلغهم بيت واحد من الشعر اعتدّوا به وأصلّوا له بدعوى أنّ كلام العرب لا يردّ حتى ولو كان مخالفا للأصول النحوية.⁶ وقد عبّر السيوطي عن شدّة عنايتهم بالسماع وتقديمه على غيره في كلّ الأحوال وإن كان في حكمه هذا نظر كما سيتبيّن لنا لاحقا. فهو يرى أنّ مذهب الكوفيين "لواؤه بيد السماع لا يخفر له ذمّة، ولا ينقض له عهد. ويهون على الكوفي نقض أصل من أصوله، ونسف قاعدة من قواعده، ولا يهون عليه أطراح المسموع".⁷ ويروي عن ابن درستويه بأنّ الكسائي كان يميل إلى سماع الشاذ من الشعر ويتّخذة أصلا يقيس عليه و لا يخفى ما ينجرّ عن هذا من ضعف وفساد يزري بالنحو ويعرّك صفوه.

لقد جلب هذا التوجّه على الكوفيين كثيرا من التّقد الذي أزرى بمذهبهم، ولو أنّنا نقرّ سلفا بأنّ فيه شيء من المبالغة التي يكشفها التحري العلمي الدقيق لمسالك القول عندهم. وهو ما سنقف عليه من خلال عيّنات وردت عنهم في نقد القراءات، و التشكيك في رواية بعض الأبيات التي تتعارض وأصول القواعد النحوية التي سنّوها. وردّ مرويات منها ما هو وارد في الكتاب لسيبويه بدعوى أنّها مصنوعة وليست من كلام العرب الذي ثبتت روايته.

لقد وقر في أذهان العامة من الدّارسين أنّ الكوفيين قد أخذوا بكلّ رواية بلغتهم ومن غير اعتراض منهم نتيجة كتابات بعض الدّارسين الذين لم يتحرّوا الدقة العلمية الكافية قبل إصدار بعض الأحكام التي شاع مفهومها بين المثقفين حتى غدت كمسلّمات بنى عليها كثير من الدّارسين والمتعلّمين أحكامهم التي يدحضها النظر العلمي

النزبه الذي ينشد الحقيقة بالرجوع إلى المصادر الأساسية الأصيلة التي ينبغي أن ينطلق منها البحث أولاً و قبل إصدار أيّ حكم علمي يفترض أن تشدّ أزره النظرة العلمية الواعية المتبصرة. وهذا ما يمكن أن نخلص إليه ونحن ننظر فيما صرح به الأستاذ مهدي المخزومي مبيناً بأنّ البصريين كانت لهم اعتراضات على بعض القراءات التي ردّوها بدعوى أنّها مخالفة لسمت كلام العرب بخلاف الكوفيين الذين أخذوا بكلّ القراءات ولم يعترضوا على أيّ رواية منها. ففي هذا يقول: " والقراءات مصدر هامّ من مصادر التحو الكوفي، ولكن البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية ... ولا ننسى موقفهم من ابن عامر مقرر أهل الشام، ونافع مقرر أهل المدينة وحمزة مقرر أهل الكوفة ... فقد غلط البصريون ابن عامر في قراءته قوله تعالى: " وكذلك زَيْنٌ لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم. " - الأنعام: 137 - بنصب (أولادهم) وخفض (شركائهم) ... لكنّ الكوفيين كانوا يميزونها ويحتجّون بها، بل عقدوا عليها تجويزهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف. " ⁸ إلا أنّ تحرير القول في هذه المسألة وتتبع مسالك البحث فيها مما أثر عن الكوفيين يرشدنا إلى أنّ مذهبهم لا يختلف عن رأي نظرائهم البصريين في هذه القراءة. لقد أنكر الفراء - وهو أحد أساطين التحو الكوفي - هذه القراءة من ابن عامر، وردّها بقوله: " وليس قول من قال: إنّما أرادوا مثل قول الشاعر:

فزججتها متمكّنا *** زجّ القلوص أبي مزاده

بشيء. وهذا مما كان يقوله نحويو الحجاز، ولم نجد مثله في العربية. " ⁹ قيل هذا في توجيه قراءة ابن عامر ببناء " زَيْنٌ " للمفعول، ورفع " قتلٌ " ونصب أولادهم وجرّ شركائهم. وقد ردّ الفراء قول الكسائي في مثل هذه المسألة قائلاً: " وزعم الكسائي أنّهم يؤثرون النصب إذا حالوا بين الفعل والمضاف بصفة، فيقولون: هو ضاربٌ في غير شيء أخاه. يتوهّمون إذا حال بينهما أنّهم نوا. وليس قول من قال (مخلف وعده رسله.) ولا (زَيْنٌ لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم.) بشيء. وقد فسّر ذلك، ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله:

فزججتها متمكّنا *** زجّ القلوص أبي مزاده

قال الفراء: باطل والصواب: زجّ القلوص أبو مزاده. " ¹⁰

ما من شكّ بأنّ هذه حجة داحضة لكلّ من زعم أنّ الكوفيين لا يرّدون شيئاً من القراءات وأنّ مذهبهم كان قد انفتح على كلّ وجوها من دون استثناء يُذكر. و لعلّ ردّ الفراء لقراءة ابن عامر في الآية السالفة الذكر يبيّن بوضوح إعمال العقل والتعصّب للقاعدة على حساب الرواية كهذه التي هي قراءة قرآنية مأثورة. وقد بالغ

بعض الدارسين في تحميل البصريين وزر ردّ بعض وجوه القراءات مقابل رضاهم عن صنيع الكوفيين الذين لم يقدحوا فيها حسب زعمهم، وإن كان واقع الحال غير ما يقول هؤلاء الدارسون لأنّ التحري العلمي الدقيق يكشف زيف هذه النظرة القاصرة، و ما راج بين الكتّاب من تخطئة البصريين للقراء ومساندة الكوفيين لهم. لقد فنّدت الأستاذة خديجة الحديثي مزاعم هؤلاء بقولها: " أمّا الذين صرّحوا بالتخطئة ونسبوا إلى القراء اللحن وإلى القراءات الخروج عن العربية، في الحقيقة فهم شيخا المدرسة الكوفية الكسائي والفراء. وقد عدت إلى معاني القرآن الذي كان من المفترض في مؤلفه أن يتحرّج من التخطئة والعيب على القراء. ونسبة الوهم إليهم في كثير من هذه المسائل فوجدته هو وشيخه أوّل الرّادين لهذه القراءات ولا سيّما التي نسب فيها القدماء هذه التّهمة إلى البصريين وألصقوها بهم.¹¹ إنّ الأمانة العلمية تقتضي التحري الصّادق الصّارم للأحكام التي يصدرها بعض الباحثين من غير رويّة كافية و لا تمحيص جيّد يكون منطلقه من مصادر أقوال العالم نفسه. وهذا ما يمكن أن نقف عليه ونحن نعرض إلى جملة من المسائل التي تثبت ردّ التّحويين لبعض القراءات القرآنية والروايات الشّعريّة.

لقد عرف عن المبرّد (ت 285هـ) وهو أحد أقطاب مدرسة البصرة الطّعن في بعض الرّوايات الشّعريّة وتغيير ألفاظها بما يتوافق والقواعد النّحوية التي أثبتوها في كتبهم منها رواية سيبويه لبيت امرئ القيس:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْتُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ *** إِنَّمَا مِنَ اللَّهِ وَ لَا وَاعِلٍ

حيث غيّر الرواية بقوله: فاليوم أُسْقَى أو فاليوم فاشرب.¹² كي تطرّد مع القياس لأنّه رأى أنّ الشاعر قد جزم الفعل أشرب في غير موضع الجزم وهذا غير موافق للاستعمال الشائع في كلام العرب وهو ما ترفضه القاعدة النحوية. وقد علّق ابن جنيّ على رأي المبرّد هذا في باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية قائلا: " واعتراض أبي العباس في هذا الموضوع إنّما هو ردّ للرواية، وتحكم على السماع بالشهوة، مجردة من النصفة، ونفسه ظلم لا من جعله خصمه. وهذا واضح.¹³ وقال في موضع آخر: " وقول أبي العباس: إنّما الرواية (فاليوم فاشرب) فكأنّه قال لسيبويه: كذبت على العرب، ولم تسمع ما حكيتهم عنهم. وإذا بلغ الأمر هذا الحدّ من السّرف فقد سقطت كلفة القول معه. وكذلك إنكاره عليه قول الشاعر (وقد بدا ذاك من المتزر)، وما أطيب العروس لولا النفقة.¹⁴ يريد بذلك إنكار المبرّد لرواية البيت القائلة:

رحت وفي رجلك ما فيهما *** وقد بدا هنك من المتزر

حيث وضع مكان "هنك" كلمة " ذاك" فرارا من هذا الشذوذ الذي جاءت به الرواية المعارضة لتوجّهه. وفي ذلك تجاوز صريح للسماع العلمي الذي تجب المحافظة عليه والاحتكام إليه مع العلم أنّ هذه الرواية قد أقرّها غيره. وجعلوا لها تخريجا أثبتوا فيه أنّ العرب قد تحذف مثل هذه الحروف والحركات طلبا للتخفيف.

ومن شواهد الكتاب التي ردّها المبرّد بدعوى أنّها موضوعة ما استشهد به سيبويه على عمل صيغة المبالغة (فَعَلٌ) فيما يليها نحو قول الشاعر:

حَذِرْ أُمُورًا لَا تُضِيرُ وَأَمِنْ *** مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ¹⁵

فقد ذكر المبرّد أنّ هذا البيت موضوع محدث، وليس من فصيح كلام العرب الذي أثر عنهم رواية وأنّ القياس يرده. ¹⁶ على الرغم من قولهم إذا صحّ السّماع تعيّن الاتّباع، وأنّ السّماع يبطل القياس. ¹⁷ أمّا إذا كان هناك تعارض بين روايتين وجب الأخذ بالتي يعضدها القياس ولها أشباه في المسموع. يقول أبو علي الفارسي: "إذا اختلفت الرواية، وكان أحد الفريقين أضبط وعضد الضبط القياس وموافقة الأشباه كان الأخذ بما جمع هذين الوصفين – أي: في بناء القواعد- أولى وأرجح." ¹⁸ هذا الذي يقتضيه منطق الدّراسة العلمية التي تؤكّدها النظريات العلمية الراهنة.

ومّا حكم عليه بالوضع ورده لمخالفته القياس ما استشهد به سيبويه على جواز اتّصال الضمير (الهاء) بنون جمع المذكّر السالم في الضرورة الشّعريّة، حيث قال: "وقد جاء في الشّعْر فزعموا أنّه مصنوع:

هم القائلون الخبر والآمرونه *** إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما

ولم يرتفق والنّاس محتضرونه *** جميعا وأيدي المعتفين رواهقه." ¹⁹

وقد علّق أبو العباس المبرّد على هذا الشّاهد بقوله: "وهذا لا يجوز في الكلام، لأنّه إذا نَوّن الاسم لم يتّصل به المضمر، لأنّ المضمر لا يقوم بنفسه فإنّما يقع معاقبا للتّنين، وقد أورد سيبويه بيتين محمولين على الضّروّة، وكلاهما مصنوع. وليس أحد من التّحويين المفتّشين يبيّز مثل هذا في الضّروّة." ²⁰

يستشفّ من الأقوال السابقة أنّ الحرص على اطّراد القاعدة قد دفع بعض النّحاة إلى الطّعن في الرواية والتشكيك فيها يستوي في ذلك البصريون والكوفيون. لقد عرف عن المبرّد وهو أحد شيوخ المدرسة البصرية ردّه وتطويعه لعدد من الشواهد النحوية التي لا تنسجم مع الضوابط التي وضعوها و القواعد التي سنوها وهم يستقرون كلام العرب. وأحيانا تأخذه الجرأة على تغيير كلمة في الشاهد لإخراجه من الشذوذ إلى الانسجام مع القاعدة العامة.

وكثيرا ما يكون التأويل التعسفي سبيلا لإنكار ما خالف قواعدهم التي كان شطط العقل فيها واضحا. مثال ذلك قولهم: إنَّ لو الشرطية لا تدخل إلّا على الفعل فإذا واجههم النص الصريح لجأوا إلى التمحّل والتأويل الذي يمجّه الذوق السليم، والفطرة اللّغوية التي ترفض التكلّف الفاحش الممقوت. مثال ذلك تقديرهم لفعل محذوف قبل الضمير أنتم في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾ الإسراء: 100 حيث قدّروا للآية أصلا تمّ العدول عنه. أو بنية عميقة بالتعبير اللّساني الحديث. فقالوا: "و (لولا) في الأصل لا تقع إلّا على اسم، و (لو) لا تقع إلّا على فعل. فإن قدّمت الاسم قبل الفعل فيها كان على فعل مضمّر. وذلك كقوله عزّ وجلّ: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ إنّما (أنتم) رفع بفعل يفسّره ما بعده. وكذلك

فلو غير أخوالي أرادوا نقيصتي*** جعلت لهم فوق العرائن ميسما

ومثل ذلك قول العرب: (لو ذات سوار لطمتني) إنّما أراد: لو لطمتني ذات سوار. والصحيح من روايتهم (وغير ذات سوار لطمتني).²¹ إذا كان حكم المبرّد على لولا بأنّها لا يليها إلّا اسم فكيف يكون جوابه على قوله تعالى: ﴿قُلْ وَلَا تَقْرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ - التوبة: 122. فهل يحكم على هذا الاستعمال بالندرة و الشذوذ أو يلتبس له تأويلا يمكنه من تقدير اسم بعد لولا. ولو عدنا إلى مدوّنة اللسان العربي لوجدنا فيها من مآثور الاستعمال ما يدحض هذا الزعم الذي يمحّض دخول "لو" على الأفعال دون الأسماء، مثال ذلك قول عدي بن زيد:

ولو بغير الماء حلقي شَرِقُ*** كنت كالغصّان بالماء اعتصاري²²

وقول جرير:

لو في طُهَيَّةٍ أحلامٌ لما عَرَضُوا*** دون الذي أنا أرميه ويرميني²³

مادام أنّ الاستعمال وارد في لسان العرب ولو بقلة بخصوص موالاة الفعل للولا والاسم للو كان عليهم القول بأنّ الأغلب الأعمّ الفاشي في اللسان العربي وقوع الاسم بعد لولا، والفعل بعد لو. ويكون هذا الحكم شاملا لكلا الاستعمالين من غير تقدير أو تأويل يكون الشطط فيه واضحا. والذي يجب التنبيه إليه في مثل هذا المقام أنّه كيف غاب عن هؤلاء أنّ دلالة الجملة الاسمية تختلف عن دلالة الجملة الفعلية، حيث يراد من الاسمية التأكيد والثبات على الحالة المذكورة وهي الإمساك والتقدير مثلما تدلّ عليه الآية. وعلى هذا الأساس سيظلّ المعنى المقصود هو الهادي إلى تحديد طبيعة الكلمة التي تلي لو أو لولا في التركيب كي يتحقّق الغرض من نظم الكلام. وليس من

الحكمة الانسياق وراء القاعدة المستخلصة من الشائع المروي وتعميمها على ما عدا ذلك، فالنظر العلمي الوجيه يقتضي الأخذ بالوجهين استجابة لواقع الأمر الذي نطقت به العرب وارتضته بيانا في لسانها.

ومن القراءات الشاذة التي ردها الفراء بقوله: "وقد قرأ بعض القراء (قال هل أنتم مُطْلِعُونَ فَأُطْلِعَ). فكسر النون، وهو شاذ لأنّ العرب لا تختار الإضافة إذا أسندوا فاعلا مجموعا أو موحّدا إلى اسم مكّى عنه.²⁴ إنّ معارضة النقل لما فرضته سلطة العقل سمح للفراء برّد هذه القراءة والحكم عليها بالشذوذ. وهذا مما يقدر في حكمهم على الكوفيين بالأخذ بكلّ القراءات وأنّ السماع مقدّم عندهم على القياس في كل موطن ورد فيه التعارض بينهما.

وذهب ثعلب وهو من أئمة الكوفة إلى أنّه لا يجوز نصب المضارع بناصب مقدّر على الرّغم من قولهم: خذ اللّصّ قبل يأخذك. وحكم على هذا بالشذوذ. وصوّب القول برفع المضارع قائلا: خذ اللّصّ قبل يأخذك. وذكر رواية مخالفة لما أورده صاحب الكتاب وهو قول الشاعر الجاهلي طرفة بن العبد:

ألا أيُّهَذَا الرَّاجِرِي أَحْضَرَ الْوَعْيَ *** وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مَخْلُودِي؟

حيث أكّد رواية الرفع للفعل أحضر بدعوى أنّها هي القياس الذي يجب أن يصار إليه.²⁵ على الرغم من أنّ الرواية الشائعة هي رواية النصب.

وقد يلجأ ثعلب إلى تأويل ما جاء من الشّعْر الفصيح مخالفا القياس نحو قول الفرزدق:

يَا أَيُّهَا الْمَشْتَكِي عُكْلًا وَمَا جَرَمْتَ *** إِلَى الْقَبَائِلِ مَنْ قَتَلَ وَإِبَاسُ

إِنَّا كَذَاكَ إِذَا كَانَتْ هُمْرَجَةٌ *** نَسْبِي وَنَقْتُلُ حَتَّى يَسْلَمَ النَّاسُ

حيث اعترض عليه عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي قائلا: لم قلت: من قتل وإياس؟ فقال: ويحك، فكيف أصنع وقد قلت حتى يسلم الناس؟ قال قلت: فبم رفعته؟ قال: بما يسوءك وينوءك. قال أبو العباس: وإنما رفعه لأنّ الفعل لم يظهر بعده. كما تقول: ضربت زيدا وعمرو. لم يظهر الفعل فرفعت. وكما تقول: ضربت زيدا وعمرو مضروب.²⁶ ولا يخفى ما في هذا التعليل من تكلف يتغافل فيه عن الجانب الصوتي الذي يراعي القافية. وجعل ذلك من الضرورات الشعريّة خير من التماس تعليل هشّ يعتمد فيه على الصناعة العقلية والتأويل البعيد.

03- خاتمة:

بعد عرضنا لهذه العيّنات المختلفة التي تثبت بالدليل العلمي القاطع ردّ النحويين لكثير مما جادت به الرواية وتنكرهم لها باللجوء إلى التأويل تارة والتشكيك أو الإعراض تارة أخرى. وتسليط سيف الحظر على كلّ ما خالف تصوّرهم وردّ بعض وجوه الاستعمال التي لم تساوق قواعدهم علما بأنهم أجمعوا على أنّه " إذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب، وعدل عن القياس إلى السماع".²⁷ فعلى الرغم من إقرارهم بأنّ السماع مقدّم على القياس إلّا أنّهم يصرفون النظر عن هذا أحيانا ويحكمون القياس الذي يردّ النصّ أو يحكم عليه بالشذوذ. وفي هذا دحض لأقوال أولئك الذين أطلقوا أحكاما عامّة تقضي بتقديم الكوفيين للرواية على منتج الدراية في كلّ وجوه الاستعمال، و هو حكم يقدح في مصداقيته التحري العلمي النزيه.

النتائج:

لقد أبلى النحويون العرب بلاء حسنا في خدمة اللسان العربي سعيا منهم إلى درء اللحن الذي بدت تُذره تلوح فور اختلاط العرب بالعجم في زمن مبكر من قيام الدولة الإسلامية. وقد كلّلت جهودهم بإقامة صرح علمي عزّ نظيره في التاريخ، تجسّد في ميلاد نظرية نحوية قائمة على أسس علمية مدروسة بعناية وإحكام، لا يقدح في مصداقيتها ما شدّد عن القاعدة العامة من وجوه بعض المرويات التي تمثّل النزر اليسير الذي لا يكاد يُذكر في جنب الجَمّ الغفير الذي شكّل مادة حيّة لذلك الصّرح الفكري والمعرفي الذي شيّده النّحاة على هدي من العقل المستخلص من الثقل. وهي تجربة علمية رائدة أحكم بنائها الاختلاف البناء بين المدارس النّحوية الذي ظلّ يمثل رافدا مهما في إنضاج ثمرة البحث العلمي الذي يُسقى بماء واحد والزّهر فيه ألوان وأشكال يجد فيها العقل العلمي ضالّته ومناه لما فيه من حرية الجدّ والاجتهاد.

لقد جمع الفكر النّحوي القديم في تنظيره للعربية بين المنهج الوصفي الذي يركّز على الرواية والاستقراء، والمنهج المعيارى الذي يلزم المتكلّم انتحاء سمت كلام العرب وفق معاييرهم التي قاسوا عليها وعلّلوها بما يحافظ على نقاء اللغة وفصاحتها ضمن أطر معيارية كانت قد أجمعت أحيانا في ردّ السماع لكن على الرّغم من تلك الرّدود التي لا تكاد تذكر بالنظر إلى ما تمّ الاتفاق عليه فإنّ صنيعهم ذلك كان سببا في حفظ العربية من التشرذم والتشتت إلى لهجات قد تعصف بذلك اللسان العربي المبين الذي ما كان ليثبت أمام أعاصير الزمن التي قضت

على كثير من اللغات البشرية التي عفا عليها الدهر. ولولا أنّ العربية كانت لسان الذكر الحكيم الذي شرفت به وحُفِظت بحفظه وما أبلاه النحاة من بلاء حسن في سنّ تلك القواعد النحوية المساعدة على انتحاء سمت كلام العرب و إن شذّب بعضهم عنها رُذّ به إليها كما يقول ابن جني. وهو عمل وجيه جدّا، حريّ بالإجلال والتقدير. فلولا ذلك كلّه لما تأتّى لها أن تصمد أمام عواصف الدهر ونبال الأعداء وتحاذل الأبناء.

على الرّغم من وجود بعض الثّغرات في اجتهاد النّحاة وهم يسعون لإرساء قواعد النظرية النحوية التي دفعتهم أحياناً إلى ردّ بعض الشّواهد والإعراض عنها إلّا أنّ ذلك لا يقدر البتة في جهودهم التي كلّلت باستنباط قواعد نظام نحوي راقٍ كان ولا يزال محلّ إعجاب وتقدير من قبل المنصفين من أهل العلم. فليس بالأمر الهين إخضاع كلّ مآثور الرّواية لقواعد محدودة ممّا جادت به قريحة الدّراية التي شيدت صرحاً فكرياً عظيماً كان التقعيد فيه موصولاً بجملة من الأصول والضوابط التي شدّت من أزر اللغة العربية وسوّغت للمتعلّمين اكتسابها. رغم إقرار الكوفيين بأنّ السّماع مقدّم على القياس إلّا أنّهم يصرفون النّظر عن هذا الأمر أحياناً ويحكمون القياس الذي يحكم على النّصّ بالشّدوذ أو الرّدّ، أو يتعسفون في تأويل النّصّ إلّا أنّ الأصل في مثل هذا الانطلاق من النّصّ مادام قد ثبتت روايته واعتماده كوجه من وجوه اللّسان العربي بدلاً من اعتماد التأويل البعيد لرّد النصوص التي تعارض قواعدهم.

إنّ الأحكام التي يطلقها بعض الدّارسين بخصوص النّحو الكوفي تعوزها الدّقة العلمية التي تشهد بأنّ العديد من القواعد التي أصّلوها كانت لها تفرّعات يتعدّد حصرها وتأبى أن تدخل تحتها جميع الشواهد المسموعة عن العرب وفي ذلك ما يعكس تعارض العقل والنقل في بعض الحالات. وليس من البحث العلمي الجادّ في شيء السير في ركاب الأحكام الجاهزة التي وُسم بها النّحو الكوفي من غير تمحيص ولا تحرير علمي دقيق يثبت صحّة تلك الأحكام، فليس صحيحاً على الإطلاق القول بأنّ الكوفيين: "لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوّبوا عليه".²⁸ وهو ما يفنّده البحث العلمي الخالص الذي يثبت اليقين ويدحض الادّعاءات.

– التوصيات:

لقد شاع عن الكوفيين قبولهم لكلّ قراءة وصلتهم، ورواية بلغتهم، وهو حكم تعوزه الدّقة العلمية، والتحريّ الصادق في إصدار الحكم. ولتفادي هذه الأحكام التي راجت بين المثقفين لابتدّ من تفادي الأحكام غير المؤسّسة على نظر علمي حصيف وعدم الاتّكال على المراجع الوسيطة التي كثيراً ما يعوزها التحقيق الجاد في إثبات الحقائق

العلمية. ولتفادي مثل هذا الزلل نتحتم علينا العودة إلى المصادر الأصلية التي خلفها الكوفيون وتتبع آرائهم في كل ما قيل عنه أنه مخالف للشائع من وجوه الاستعمال عندها يتبين لنا الخيط الأبيض من الخيط الأسود. ونظفر بالحقيقة التي يثلج بها الصدر وتزول معها الشبهات.

الهوامش:

- 1 - النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، (دت) ، مقدمة الكتاب، ص: 03
- 2 - ينظر : التفكير اللغوي بين القديم والحديث ، كمال بشر ، دار غريب للنشر، القاهرة، 2005م، ص: 314.
- 3 - ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي، عبدالرحمن محمد أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1957م، ص: 10/01.
- 4 - معجم الأدباء، ياقوت الحموي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان. ج: 67/02.
- 5 - الخصائص، ابن جني، تحقيق: علي النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، ص: 112/01.
- 6 - ينظر : خزانة الأدب، عبدالقادر البغدادي، دار الأهرام، مصر. ج: 149/01.
- 7 - نظرة في النحو، طه الزاوي، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، ج: 9-10، ص: 319.
- 8 - مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي، مكتبة مصطفى الباوي الحلبي، ط: 02، 1958م، ص: 337.
- 9 - معاني القرآن، الفراء، تحقيق: أحمد يوسف و محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1955م، ج: 358/01.
- 10 - المرجع نفسه، ص: 81-82/02.
- 11 - المدارس النحوية، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، ط: 2001، 03 م، ص: 140.
- 12 - ينظر : المقتضب، أبو العباس المبرّد، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010 م، ج: 88/01.
- 13 - الخصائص، ابن جني، ص: 21/01.
- 14 - المحتسب، ابن جني، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، ص: 102.
- 15 - ينظر: الكتاب، سيبويه، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط: 03، 1990م، ص: 113/01.
- 16 - ينظر: المقتضب، أبو العباس المبرّد، ج: 117/02.
- 17 - ينظر: المنصف، ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، مصر، 1945م، ج: 240/01.
- 18 - الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 2007م، ج: 216/01.
- 19 - الكتاب، سيبويه: ج: 188/01.
- 20 - الكامل في اللغة والأدب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، مؤسسة المعارف، بيروت. ج: 364/01.
- 21 - المقتضب، المبرّد، ج: 77/03.
- 22 - الكتاب، سيبويه، ج: 462/01.
- 23 - مغني اللبيب، ابن هشام، تحقيق: حتا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ج: 442/01.
- 24 - معاني القرآن، الفراء، ج: 238/02.
- 25 - ينظر: مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، مصر، ج: 66/01.

- 26 - المرجع نفسه: 40/01-41.
- 27 - المنصف، ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، مصر، 1945م، ج: 279/01.
- 28 - خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة. ج: 149/01.

قائمة المصادر والمراجع:

- 01- التفكير اللغوي بين القديم والحديث، كمال بشر، دار غريب للنشر، القاهرة، 2005م.
- 02- الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 2007م.
- 03- الخصائص، ابن جني، تحقيق: علي النجار، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 04- خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة. (د ت)
- 05- دراسات نقدية في النحو العربي، عبدالرحمن محمد أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1957م.
- 06 - الكتاب، سيبويه، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط: 03، 1990م.
- 07- مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، مصر.
- 08- المحتسب، ابن جني، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
- 09- المدارس النحوية، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، ط: 03، 2001م.
- 10- مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط: 02، 1958م.
- 11- معاني القرآن، الفراء، تحقيق: أحمد يوسف و محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1955م.
- 12- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
- 13- مغني اللبيب، ابن هشام، تحقيق: حتا الفاخوري، دار الجليل، بيروت.
- 14- المقتضب، أبو العباس المبرّد، تحقيق: محمد عبدالحال عزيمة، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.
- 15- المنصف، ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، مصر، 1945م.
- 16- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، (د ت).